

تقرير الحوكمة نهج الإدارة ٢٠١٠



المصرف

إلتزام بالريادة
Committed to leadership





المحتويات

٢	المقدمة
٣	الهيكل التنظيمي
٤	دور مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة
٤	٣-١ تكوين المجلس
٤	٣-٢ انتخاب أعضاء المجلس
٤	٣-٣ مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والأعضاء
٤	٣-٤ مجلس الإدارة
٤	٣-٥ اجتماعات المجلس
٦	٣-٦ لجان المجلس
٨	٣-٧ لجنة أعضاء مجلس الإدارة
٨	٣-٨ اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس
٩	٤- الشريعة والرقابة الشرعية
٩	٤-١ هيئة الرقابة الشرعية
٩	٤-٢ اللجنة التنفيذية للرقابة الشرعية ومسؤوليتها
١٠	٥- الفصل بين المسؤوليات والواجبات
١١	٦- فريق الإدارة التنفيذية
١٣	٧- لجان المصرف
١٥	٨- إدارة المخاطر
١٦	٩- التدقيق الداخلي
١٦	١٠- التطابق والالتزام
١٧	١١- التدقيق الخارجي
١٨	١٢- المسؤولية الاجتماعية للمصرف
١٨	١٣- السياسات البيئية
١٩	١٤- السياسة الصحية
١٩	١٥- العقوبات أو الغرامات المفروضة على المصرف من قبل السلطات التنظيمية
٢٠	١٦- القضايا المادية المتعلقة بموظفي المصرف وأصحاب المصلحة
٢٠	١٧- الاتصالات مع الجهات المعنية والمستثمرين والمساهمين

1- المقدمة

للمؤسسة مع وضع وصف وظيفي لجميع الوظائف يحدد بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات ومتطلبات رفع التقارير الداخلية والخارجية ذات الصلة بأعمال التدقيق، والمخاطر والتطابق والالتزام، كما يحدد مسؤولية مجلس الإدارة، وميثاق عمله، واختصاصات جميع اللجان التابعة له، فضلاً عن اللجان التنفيذية.

ويحدد الإطار العام للحوكمة/ نهج الإدارة للشركات أيضاً مبادئ وسياسات عامة واضحة المعالم، وضوابط التعامل مع الأطراف المعنية، وتضارب المصالح، والمعاملات مع الأطراف المختلفة، إضافة لمواثيق قواعد الأخلاق وقواعد السلوك، ومعايير السلوك المهني لأعضاء المجلس.

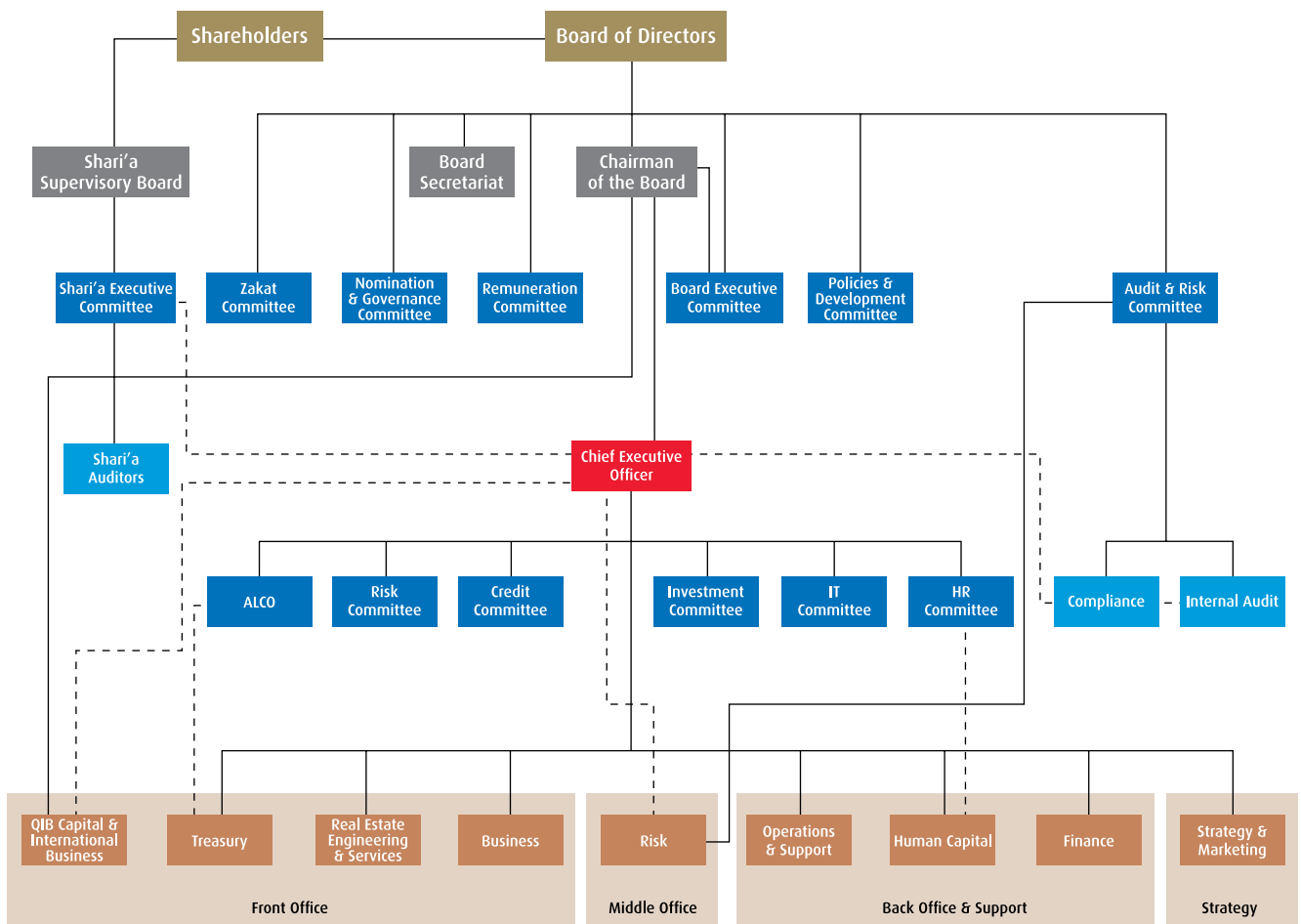
وقياماً من المصرف بمسؤولياته حيال المساهمين، فقد اعتمد مجلس إدارته المعايير التالية في إطار موضوع الحوكمة/ نهج الإدارة للشركات، ويعكس هذا التقرير عن الحوكمة/ نهج الإدارة للشركات بالمؤسسة لعام ٢٠١٠ كحقيقة مؤداها أنه يحرص في جميع الأوقات على أفضل الممارسات في هذا المجال، وأن هذه الممارسات تؤمن الرقابة والإدارة الفعالة للمصرف.

إن الحوكمة/ نهج الإدارة للشركات هي مسألة ذات أهمية حيوية وتعتبر جزءاً أساسياً من أعمال مصرف قطر الإسلامي (المصرف). يلتزم المصرف بالممارسات الراسخة للحوكمة/ نهج الإدارة للشركات التي تضع أسس الحقوق والمسؤوليات لكل من مساهمي المصرف، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لممارسة رقابة وإدارة فعالة للمصرف على نحو يعزز من القيمة للمساهمين.

يلتزم المصرف بتطبيق قواعد الحوكمة/ نهج الإدارة/ نهج الإدارة السليمة للشركات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ثقافته في إدارة أنشطته اليومية الاستراتيجية، بالإضافة إلى تعزيز ثقافته فيما يتعلق بالمؤسسات والشركات، تهدف ممارسات الحوكمة/ نهج الإدارة للشركات التي تطبقها المؤسسة إلى تحسين ضوابطها الداخلية والخارجية.

لقد وضع المصرف بالفعل إطاراً رسمياً للحوكمة/ نهج الإدارة للشركات يغطي جميع جوانب الحوكمة/ نهج الإدارة بمصرف قطر الإسلامي، حيث شمل اعتماد وتنفيذ مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات، والتحول التنظيمي الشامل الذي يتضمن إعادة تخطيط الهيكل التنظيمي

٢- الهيكل التنظيمي



٣- دور مجلس الإدارة وأعضاء المجلس

كذلك ينبغي أن يتوافر للمجلس في مجمله القدر الكافي من المعرفة المهنية والخبرة التجارية، والإلمام بأصول صناعة العمل المصرفي والمعرفة والدراية المالية الكافية لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته، وأن تتوافر لإعضائه الخبرة والمهارات الفنية اللازمة لتحقيق الصالح العام للمؤسسة على أفضل وجه.

٢-٣-٢ إنتخاب أعضاء المجلس

يقوم المجلس بإستعراض المهارات المناسبة والخصائص المطلوب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة من حين لآخر وشروط الأهلية لكبار المرشحين المحتملين لعضوية المجلس، والتوصية بمن يرى مناسبتهم للترشح للانتخاب لعضوية المجلس، ويتم ملء الشواغر في عضوية المجلس وفقا لنصوص النظام الأساسي للمصرف ويجب أن يحصل الشخص المرشح لعضوية المجلس على أغلبية مطلقة من الأصوات في الانتخابات بإجتماع المساهمين. هذا، وتسقط عضوية مجلس الإدارة لدى وقوع حوادث معينة منها، من بين أمور أخرى، إدانة عضو المجلس بجريمة مخلة بالشرف أو خيانة الأمانة أو إشهار إفلاسه.

٣-٣-٣ مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والأعضاء

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والأعضاء تكون بحسب ما هو محدد في النظام الأساسي للمصرف.

٤-٣-٤ مجلس الإدارة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، فإن مجلس إدارة المصرف يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

يتولى المجلس الإشراف على تسيير أعمال المصرف، وهو مسؤول أساسا عن تأمين هيمنة الحوكمة/ نهج الإدارة الفعلية على الشؤون الحيوية للمصرف، بما في ذلك تعيين الإدارة التنفيذية، والموافقة على استراتيجيات الأعمال التجارية، وتقييم الأداء وتقييم المخاطر الرئيسية التي تواجه المصرف. ويتعين على المجلس لإجل القيام بتلك الواجبات، ممارسة الحوكمة/ نهج الإدارة بما يحقق مصلحة المصرف على أفضل نحو، وهو يعول في سبيل ذلك على إدارة المصرف التنفيذية لتطبيق الاستراتيجيات المعتمدة للمؤسسة، وإيجاد الحلول للمسائل التنفيذية اليومية، والحفاظ على وتعزيز معايير أخلاقية عالية.

وتحقيقا لهذه المقاصد، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن ستة اجتماعات سنوية بحد أدنى، حيث يقوم بإستعراض واعتماد الميزانية السنوية، وخطط العمل، وجميع النفقات الرأسمالية، كما يستعرض الإنجازات التي تحققت في ضوء استراتيجية المصرف ويدخل عليها ما يراه من تعديلات جوهرية بحسب ما هو مطلوب وكذلك فمن مسؤولية مجلس الإدارة ضمان الإطراب الرقابي العام الذي يغطي مجالات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والالتزام.

١-٣-٤ تشكيل مجلس الإدارة

يكون حجم المجلس طبقا لما يقضي به النظام الأساسي للمصرف، وحسب مواد قانون الشركات، لذا فإن تشكيله يخضع لما يلي:
- يحدد من حين لآخر وفقا لمتطلبات المصرف، وبما يتفق مع هذه المعايير.

- تبعاً لمدى استقلالية أعضاء المجلس، فإن المجلس سيتألف من عدد متوازن من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين.
لا يجوز أن يشغل نفس الشخص منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في آن واحد.

الإسم	صفة العضوية
الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ محمد بن عبد اللطيف المانع	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود	العضو المنتدب
السيد/ محمد بن عيسى المهندي	عضو مجلس الإدارة
السيد/ عبد الرحمن عبد الله عبد الغني	عضو مجلس الإدارة
السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة
السيد/ عيسى بن ربيعة الكواري	عضو مجلس الإدارة
السيد/ عبد الله بن سعيد العيده	عضو مجلس الإدارة
السيد/ ناصر راشد سريغ الكعبي	عضو مجلس الإدارة



يشترك السيد الكواري في أنشطة عامة في مجالات البناء والنقل وتوزيع المنتجات النفطية بالإضافة إلى الاستثمارات في العقارات وغيرها من الشركات.

السيد/ عيسى الكواري عضو حالياً في مجلس إدارة شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري.

بالإضافة إلى عمله في عضوية العديد من مجالس إدارات شركات يشترك السيد/ عيسى الكواري كعضو في العديد من المنظمات والجهات الرسمية في دولة قطر. و تلتخص في ما يلي : نائب رئيس مجلس الشورى (منذ ٢٠٠٥) ، عضو مجلس الشورى (منذ ١٩٩٠) ، رئيس لجنة مجلس الشورى للشؤون المحلية والخارجية ، عضو في لجنة الجنسية في وزارة الداخلية (منذ عام ١٩٨٦) ورئيس لجنة الشكاوى والتعويضات في وزارة الشؤون البلدية والزراعة (١٩٨٠).

السيد/ محمد بن عيسى المهدي

عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق وقد تولى السيد/ عيسى المهدي منصب الرئيس التنفيذي لشركة الجزيرة الإسلامية ويشغل حالياً موقع العضو المنتدب بها ، وكان يشغل منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء كما شغل عدة مناصب في الديوان الإميري وهو عضو مجلس إدارة كيوتل .

السيد/ عيسى المهدي حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من إحدى الجامعات الأمريكية ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة.

السيد/ عبد الله عبد الرحمن عبد الغني ناصر

عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ويمتلك السيد/ عبد الله عبد الغني خبرات عمل واسعة تدرج تحت إدارة محافظته من شركات بارزة في المنطقة تعمل في أنشطة متنوعة. وهو حالياً رئيس مجلس إدارة شركة عبد الله عبد الغني وإخوانه (تويوتا) بالإضافة إلى توليه لمنصب الرئيس لمجموعة من شركات عبد الله عبد الغني وأولاده للتجارة والمقاولات.

وقد تولى أيضاً مناصب في الشركة المتحدة للتنمية (الشركة المتحدة للتنمية) وشركة الحفر قطر (الحفريات).

السيد عبد الله عبد الغني يحمل البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد من جامعة بوسطن ، الولايات المتحدة الأمريكية.

الشيخ/جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني هو رئيس مجلس إدارة المصرف وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة بنك قطر للاستثمار Q-Invest بالإضافة إلى مصرف قطر الاسلامي - المملكة المتحدة QIB-UK وعضو مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل، ورئيس مجلس إدارة شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)، ورئيس مجلس إدارة Q-RE (قيد الإنشاء)، وعضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية، وعضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، وعضو مجلس إدارة بنك أركايتا ، وعضو مجلس إدارة مجموعة كريدي سويس.

السيد/ محمد بن عبداللطيف المانع

السيد محمد بن عبداللطيف المانع هو نائب رئيس مجلس الإدارة للمصرف كما أنه نائب رئيس اللجنة التنفيذية وهي إحدى اللجان المنيقة عن مجلس الإدارة وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي، وشركة الجزيرة للتمويل ، شركة رتاج ، بالإضافة إلى ان السيد المانع هو رئيس مجلس إدارة المجلس الأعلى لرعاية المسنين كما أنه الرئيس التنفيذي لشركة عقار للتطوير العقاري والاستثمار. السيد/ المانع حاصل على بكالوريوس في الشريعة والفقه الإسلامي من كلية الدراسات الإسلامية للشريعة والقانون من جامعة قطر ، وعلى دبلوم في الادارة العامة من معهد الإدارة في قطر.

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود

السيد عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود هو حالياً عضو مجلس الإدارة المنتدب في المصرف ، ورئيس لجنة السياسات وعضو في لجنة الزكاة وهو أيضاً رئيس مجلس في شركة رتاج للإدارة للتسويق وإدارة المشاريع ورئيس مجلس إدارة شركة المدائن للاستثمار والتنمية كما يعمل السيد آل محمود حالياً في منصب المدير العام لشركة الشرق للطباعة والنشر وقيل مناصبه الحالية ، عمل السيد آل محمود في شركة قطر للبتترول (QP) .

السيد آل محمود حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سياتل (الولايات المتحدة).

السيد/ عيسى بن ربيعة الكواري

السيد عيسى الكواري عضو مجلس الإدارة قد حظي بكم هائل من الخبرات في مجالات متعددة منها المقاولات والعقارات والبتروكيمياويات من خلال محافظته من شركات تقع ضمن تلك القطاعات. وبالإضافة إلى كونه المالك لشركة رابية للتجارة والمقاولات،

٣- دور مجلس الإدارة وأعضاء المجلس (تتمة)

السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح

السيد منصور عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ورئيس لجنة الزكاة وهو رئيس مجلس إدارة شركة عقار للتطوير العقاري والاستثمار ومدارس الأندلس الخاصة وهو يشغل أيضا منصب رئيس مجلس أمناء المركز الإسلامي في مايفير، لندن، وبالإضافة إلى هذه الوظائف، يعمل السيد منصور كعضو في مجالس إدارات شركة الجزيرة للتمويل وشركة التأمين التكافلي (سوليدرتي) وبنك التضامن الإسلامي في صنعاء كما أنه قد قام بشغل منصب مدير مكتب وزير الداخلية، بالإضافة إلى إمتلاكه وإدارته لشركات مختلفة. السيد منصور يحمل درجة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية من جامعة قطر.

السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة

السيد العيدة عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة المكافآت والحوافز وعضو لجنة التدقيق. كما يشارك السيد العيدة في مشاريع تجارية متعددة أخرى بما في ذلك الاستثمار وإدارة العقارات. السيد العيدة حاصل على شهادات من المملكة المتحدة.

السيد/ ناصر راشد الكعبي

السيد ناصر الكعبي عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ورئيس لجنة المكافآت والحوافز والسيد الكعبي لديه منجزات في المشاريع التجارية الناجحة التي يعود تاريخها إلى ١٩٧٤، عندما تأسست شركة سرايا للتجارة والمقاولات ومنذ ذلك الحين نمت للتحوّل لإحدى كبرى الشركات القابضة «مجموعة سرايا القابضة»

السيد الكعبي هو رئيس شركة قطر لمعالجة الرمال و شركة للخرسانة الجاهزة وهو يشغل أيضا منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر الوطنية لصناعة الأغذية والتسويق وعضو مجلس الأمناء في جمعية قطر لمرضى السكري وهو أيضا عضو في مجالس إدارة شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري بالإضافة إلى شركة اسمنت الخليج (الخليج القابضة) والشركة الإسلامية القطرية للتأمين.

السيد الكعبي عضو في مجلس الشورى منذ عام ١٩٩٥ وعضو في مجموعة من المنظمات الأخرى بما في ذلك: الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون ورابطة رجال الأعمال القطريين، واللجنة المشتركة لرجال الأعمال القطريين وغرفة التجارة والصناعة لأبو ظبي ومجلس الأعمال القطري السوري المشترك.

٥-٣ اجتماعات المجلس

يعقد المجلس اجتماعاته بواقع مرة على الأقل كل شهرين بحد أدنى ويتم عقد الاجتماع بناء على دعوة سعادة رئيس مجلس الإدارة ويمكن ان يعقد الاجتماع بناء على رغبة من ثلثي الأعضاء عند حدوث أي طارئ وتتضمن الدعوة لعقد الاجتماع جدولاً بأعمال الاجتماع معتمداً من سعادة رئيس المجلس.

يحرص أعضاء المجلس على حضور جميع الاجتماعات المدرجة بأنفسهم، وكذا اجتماعات لجان المجلس التي يتمتعون بعضويتها ويحق لأى منهم طلب إدراج مسألة معينة ضمن جدول الأعمال ويشترط لصحة انعقاد أى اجتماع للمجلس حضور نصف عدد الأعضاء بما فيهم الرئيس أو نائبه علي ألا يقل عدد الحضور عن خمسة أعضاء . يجري التصويت في اجتماعات المجلس وفقا لنظام المصرف الاساسي. ويتم عمل محضر بالمسائل التي نظر فيها والقرارات المتخذة، يحفظ لدى سكرتير المجلس وتزود إدارة الشركات بوزارة الأعمال والتجارة بالسجل لاعتماده.

٦-٣ لجان مجلس الإدارة

يعاون مجلس الإدارة على القيام بواجباته بواسطة خمس لجان متخصصة ترفع تقاريرها مباشرة إليه، وتقوم بالمهام نيابة عنه لدعم ممارسات الإدارة الفعالة. وهذه اللجان هي:

(أ) اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة:

تتألف هذه اللجنة من عدد من أعضاء المجلس وكبار الموظفين المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات فيما بين المستويات الإدارية المختلفة ومجلس الإدارة وهي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة ويأتي على رأس مهامها ومسؤولياتها، تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات، والتشاور مع / إبداء الرأي للمجلس في القرارات الاستراتيجية، وإعداد قرارات التي من المقرر أن تصدر عن المجلس، كما تعمل اللجنة على وضع وتطبيق خطة عمل المصرف، وتراقب وتوجه عمليات المصرف اليومية لضمان فاعليتها وتلبيتها لأحتياجات العملاء والمساهمين.



(ب) : لجنة التدقيق والمخاطر

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو مساعدة المجلس على استيفاء متطلبات الحوكمة/ نهج الإدارة المنوطة به وعلى النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف. ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين ونظم العمل للبنوك. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس. كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها. ويحق لها طلب الحصول على أية معلومات من أي موظف، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص. وللجنة أيضا صلاحية طلب استشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والاستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي الخبرة والدراية إذا ما رأيت ذلك ضروريا ولكن فقط بعد التشاور مع رئيس المجلس. وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للاتصال بمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر والمحاسبة، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والتطابق والالتزام.

(ج) : لجنة السياسات والإجراءات

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات والنظم والخطط والميزانيات وتكفل اللجنة بأن تسيّر سياسات وممارسات المصرف وفقا للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام، والتحقق من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة. ومن مسؤولية اللجنة أيضا مراقبة أداء المصرف الفعلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة. ويشمل ذلك مراجعة

وتعزيز تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف. وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الانحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لإتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة وهي مسؤولة أيضا عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على ضوء ما يرفعه المصرف من قيم وشعارات.

(د) : لجنة التعيينات والمكافآت

تتولى هذه اللجنة اقتراح المرشحين لانتخابات عضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك منصب الرئيس أخذا بعين الاعتبار مختلف القواعد والمبادئ العامة المتاحة بشأن استقلالية المجلس فيما يتعلق بالمصرف وإدارته العليا وكبار المساهمين وفقا لمقتضيات معايير الحوكمة/ نهج الإدارة للشركات الموضوعة من قبل مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر لأسواق المال (QFMA) وقانون الشركات التجارية. تشكل اللجنة من أعضاء المجلس من المصرف لتسمية المرشحين لعضويته، وكذلك لشغل مناصب الإدارة التنفيذية للمصرف، ثم يجري اقتراح على مستوى جميع الأعضاء المرشحين المتاحين، سواء الذين سمّتهم اللجنة أم من تم ترشيحهم بعيدا عن خيارات اللجنة وذلك لإختيار الأنسب من بين الأشخاص المؤهلين من الشخصيات المعروفة التي تمثل مصالح المصرف على أفضل وجه. ملاحظة: تخضع توصيات اللجنة بخصوص شغل مقاعد المجلس دائما للانتخاب من قبل الجمعية العمومية دون أن يؤثر ذلك على أي مساهم في ترشيح نفسه أو في الترشح من قبل اللجنة. وهذه اللجنة مسؤولة أيضا عن وضع سياسة مكافآت تهدف لجذب العاملين والحفاظ عليهم وتحفيزهم، وكذا بالنسبة لموظفي إدارة المصرف والمجلس من ذوي الكفاءات العالية ممن لديهم المهارات اللازمة لتحقيق أهداف المصرف عاما بعد عام وكذلك تكفل اللجنة بالحفاظ على التوازن بين مصالح كل من المساهمين والمصرف والموظفين. تجتمع اللجنة لمناقشة المسائل الخاصة بالمكافآت مرتين سنويا على الأقل ولا يجوز مطلقا لأي شخص أن يكون حاضرا عند مناقشة ما يخصه من مكافأة أو ترتيبات تعاقدية.

٣- دور مجلس الإدارة وأعضاء المجلس (تتمة)

(هـ) : لجنة الزكاة

تتولى اللجنة مسؤولية تعزيز روابط التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم من خلال توجيه أموال الزكاة لمستحقيها. وقد حددت اللجنة أبرز القنوات الشرعية لإنفاق تلك الأموال في أوجه المساعدات الإنسانية، والتنمية العامة وغيرها من القنوات التي يجوز أن تنفق فيها أموال الزكاة. واللجنة مسؤولة كذلك عن تطوير علاقات جيدة مع الجمعيات والمنظمات الخيرية، وجماعات المساعدات الإنسانية التي تقدم مساعدات في مجالات التنمية العامة وذلك بغرض تقييم الجهات التي تتلقى تلك الأموال. وهي مسؤولة أيضا عن وضع سياسات المصرف لجمع الزكاة وصرفها، ومراقبة أرصدة مخصصات الزكاة الشرعية والمساءلة عن أوجه صرفها، فضلا عن احتساب حصيلة أموال الزكاة وتوزيعها وفقا للقواعد والأحكام الشرعية المنظمة لها.

٣-٧ أعضاء لجان مجلس الإدارة

يتولى المجلس تعيين أعضاء اللجان التابعة، ويكون لكل منها نظام العمل الخاص بها محدد فيه ما عليها من واجبات، وما لها من السلطات وصلاحيات على النحو الذي يحدده المجلس.

٣-٨ اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس:

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمصرف وهو ست مرات على الأقل في السنة، أو استجابة لطلب من الأعضاء. وقد اجتمع المجلس اثنتي عشرة مرة خلال عام ٢٠١٠، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة:

عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام ٢٠١٠	المجلس واللجان المنبثقة عنه
١٢	مجلس الإدارة
٦	اللجنة التنفيذية
٥	لجنة التدقيق والمخاطر
٢	لجنة السياسات والإجراءات
٣	لجنة الترفقيات والمكافآت
٥	لجنة الزكاة

٤- الشريعة والرقابة الشرعية

٤-١ هيئة الرقابة الشرعية

- فحص البيانات المالية لتحديد مدى ملاءمة توزيع الأرباح بين مساهمي المصرف و ذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- الموافقة على جميع المواد التسويقية للمصرف ، وضمان أن يتم تقديم المنتجات و الخدمات وبشكل واضح و عادل للعملاء حسب أحكام الشريعة الإسلامية.
- التأكد من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية الى أوجه الخير.
- التأكد من أن احتساب الزكاة يتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- نشر الفتاوى والأحكام والمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بأنشطة وأعمال المصرف.

- هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن ضمان الإمتثال للمصارف العاملة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعمل الهيئة بشكل مستقل بواسطة مجموعة العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية، والهيئة مسؤولة أيضاً عن ضمان ما يلي :
- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي لضمان أن جميع أنشطة المصرف متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات من جهة قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بشأن امتثال عمليات المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي أبرمها المصرف متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

صفة العضوية	أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
الرئيس	الأستاذ الدكتور يوسف بن عبد الله القرظوي
عضو	فضيلة الشيخ عبد القادر بن محمد العماري
عضو	الأستاذ الدكتور علي بن محمد بن يوسف المحمدي
رئيس اللجنة التنفيذية	فضيلة الشيخ وليد بن هادي

٤-٢ اللجنة التنفيذية للرقابة الشرعية وهذه اللجنة المسؤولة

عن ما يلي:

- تحكم عملية تقديم تلك المنتجات والخدمات متوافقة مع قواعد الأحكام الشرعية الإسلامية.
- التأكد من إن المواد الإعلانية / التسويقية التي يقوم المصرف بإيصالها لعملائه / مساهميه أو أية أطراف أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- رفع تقارير الى مجلس إدارة المصرف عن وضع أعمال المصرف ومدى توافقها مع قواعد الشريعة الإسلامية.
- التأكد من تقديم كافة منتجات وخدمات المصرف بشكل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- التأكد من أن النماذج والعقود المستخدمة في المصرف والمنتجات والخدمات المطروحة بالإضافة للشروط والأحكام العامة التي

صفة العضوية	أعضاء اللجنة التنفيذية للرقابة الشرعية
رئيس اللجنة التنفيذية	فضيلة الشيخ وليد بن هادي
عضو	فضيلة الشيخ نظام بن محمد اليعقوبي
عضو	الأستاذ الدكتور عبدالستار أبو غدة

٥- الفصل بين المسؤوليات والواجبات

ومجلس الإدارة وبما يتضمنه ذلك من المعايير والإجراءات المتخذة لمنع وصول المعلومات إلى أيدي أشخاص غير مخولين عبر الاتصالات ولضمان مصداقية وصحة هذه الاتصالات.

إن عملية تحقيق التوازن بين أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتم من خلال الفصل في الواجبات والمسؤوليات. وقد أصدر مجلس الإدارة القرارات الاستراتيجية العامة والتي من خلالها تم وضع خطط العمل اللازمة لضمان الفصل ما بين المسؤوليات والواجبات ما بين كل من الإدارة التنفيذية

٦- فريق الإدارة التنفيذية

المجموعة العقارية بالإضافة الى رئيس مجموعة الإستراتيجيات و مدير عام مجموعة الموارد البشرية. بالإضافة الى أعضاء آخرين منهم رئيس عمليات الخزينة كما يرفع كل من رئيس مجموعة المخاطر، مدير إدارة التدقيق الداخلي و مدير الإلتزام و التطابق تقاريرهم الى الرئيس التنفيذي مع التبعية بشكل مستقل الى لجنة التدقيق و المخاطر بحسب التفاصيل التي تم الإشارة إليها سابقاً.

الإدارة التنفيذية هم مجموعة من الأشخاص ذوي المسؤولية التشغيلية في المصرف والمعنيين من قبل مجلس الإدارة. الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن إدارة عمليات وأنشطة المصرف اليومية والإدارة التنفيذية تكون من الرئيس التنفيذي بالإضافة الى فريق ذي حكمة وخبرة من الإدارة التنفيذية وتقدم الإدارة التنفيذية تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين في المصرف وهم ثمانية: رئيس المجموعة المالية (المدير المالي)، مدير عام مجموعة الأعمال، رئيس مجموعة المصرف كابتال والأعمال الدولية، المدير العام لمجموعة العمليات وتقنية المعلومات، مدير عام

المنصب	فريق الإدارة التنفيذية للمصرف
الرئيس التنفيذي بالإنبابة	السيد / أحمد مشاري مهدي
مدير عام مجموعة المخاطر	السيد / سيد مقبول قادر
مدير عام المجموعة المالية	السيد / مرتضى خضر أبو زيد
مدير عام المجموعة العقارية	السيد / صلاح الهيل
مدير عام مجموعة الموارد البشرية	الدكتور / أحمد الكواري
مدير عام مجموعة الاستراتيجيات*	السيد / شودي وافي
مدير عام مجموعة المصرف كابتال والأعمال الدولية*	السيد/ جان مارك ريجال
مدير عام مجموعة العمليات وتقنية المعلومات*	السيد/ أختز جمال
مدير عام مجموعة الأعمال المحلية بالإنبابة	السيد/ عادل حسن والسيد/عامر الجابري
مدير التدقيق الداخلي	السيد / عاطف عبدالخالق
مدير التطابق والإلتزام	السيد / سمير الغندور

السيد / سيد مقبول قادر

السيد / مقبول هو رئيس مجموعة المخاطر في مصرف قطر الإسلامي بالإضافة الى الشركات التابعة له وقد عمل السيد مقبول في مجال الخدمات المصرفية لأكثر من تسعة و ثلاثين عاما و على مدى العقدين الماضيين قام السيد / مقبول بالعمل لدى البنوك الرائدة في منطقة الخليج العربي و ذلك في المناصب العليا في الخدمات المصرفية للشركات و وظائف المخاطر. وكان في السابق الرئيس التنفيذي لقطاع الائتمان في بنك البحرين الوطني، وبعد ذلك المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية.

بدأ السيد / مقبول مسيرته مع بنك تشيس مانهاتن، هونغ كونغ في ١٩٧١ و ذلك لأكثر من ثمانية عشر عاما في كل من نيويورك ولندن والبحرين، حيث كان نائب الرئيس الإقليمي لقطاع الائتمان.

السيد أحمد مشاري مهدي

تولى السيد / أحمد مشاري منصبه الحالي كرئيس تنفيذي بالإنبابة في أكتوبر ٢٠١٠ و السيد/ أحمد مشاري هو المسؤول الأول عن تحقيق تطلعات المصرف لتنمية أعماله المحلية وخفض التكاليف بما يمتلكه من خبرات إحترافية مهنية في الصناعة المصرفية.

وقبل انضمامه إلى المصرف، عمل السيد/ أحمد مشاري باعتباره نائبا للرئيس الأول (الخدمات المصرفية للشركات) في مصرف الشارقة الإسلامي. بينما كان هناك، عمل السيد/ أحمد مشاري في مشاريع مختلفة بما في ذلك إعادة الهيكلة الداخلية، وإعداد الخطط الاستراتيجية وتأسيس قواعد و سياسات الحوافز و المكافآت وقبل منصبه في مصرف الشارقة الإسلامي، عمل في مجالات أخرى بما في ذلك وزارة الداخلية في الكويت كما يدير شركته الخاصة و التي تعمل في مجال صناعة السلع الاستهلاكية في كندا والسيد أحمد مشاري يحمل درجة الماجستير من جامعة أوتاوا في كندا، و درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة الكويت.

٦- فريق الإدارة التنفيذية (تتمة)

السيد مرتضى خضر أبو زيد

انضم السيد / مرتضى أبو زيد للمصرف في العام ٢٠٠٦ كمدير مالي / مدير عام المجموعة المالية و يمارس صلاحياته في المصرف كعضو في بعض اللجان المختلفة في المصرف وعمل السيد / مرتضى في شركة أملاك للتمويل في دبي قبل انضمامه إلى المصرف حيث شغل منصب رئيس الشؤون المالية والعمليات وقبل ذلك عمل في بنك الدوحة (قطر) حيث كان مديراً للمخاطر في قطاع الائتمان، كما عمل في مصرف الراجحي (الرياض) والبنك المركزي في السودان (الخرطوم) و السيد مرتضى حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة من جامعة الخرطوم /السودان وحاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد صادرة عن ولاية جورجيا ، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد صلاح الهيل

السيد /صلاح الهيل هو المدير العام للمجموعة العقارية في المصرف ولديه قرابة ٢٠ عاما من الخبرة في العمل مع المؤسسات المالية و العقارية المرموقة، وقبل انضمامه إلى المصرف ، أمضى السيد صلاح فترة تقارب العشر سنوات مع بنك قطر الوطني ، أكبر المصارف في دولة قطر. تعددت هناك مسؤولياته في مجالات إدارة المشتريات و التوريد ، والأمن والسلامة وإدارة العقارات وقبل عمله في بنك قطر الوطني ، عمل السيد صلاح كعضو في لجنة قطر للتنمية فضلا عن أدواره العديدة في مجالات وضع البنى التحتية الرئيسية ومشاريع التنمية في الدولة.

الدكتور أحمد الكواري

انضم الدكتور أحمد الكواري إلى المصرف في أواخر عام ٢٠٠٨ و هو الآن مدير عام مجموعة الموارد البشرية حيث أنه نجح في إنجاز نقلة نوعية على مستوى المصرف فيما يتعلق بتوسيع نطاق أعمال إدارة الموارد البشرية لتشمل إدارات إستراتيجية في إدارة الموارد البشرية و التخطيط للقوى العاملة و يمتلك الدكتور أحمد الخبرة العملية والمؤهلات الأكاديمية في نفس

المجالات. وقبل ان ينضم إلى المصرف، عمل الدكتور أحمد الكواري في جامعة قطر كأستاذ مساعد في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد ، بالإضافة إلى ذلك شارك بنجاح في مشروع قومي على مستوى الحكومة يهدف إلى تحسين أداء القطاع الحكومي والخدمات بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨. الدكتور أحمد الكواري حاصل على الدكتوراه في الإدارة من كلية إدارة الأعمال والاقتصاد، جامعة اكستر، المملكة المتحدة ، بالإضافة إلى درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد / جون مارك ريجال

رأس هذا المنصب السيد / جون مارك ريجال كمدير مجموعة المصرف كايبتال والاستثمار الدولي إلى حين تقديم إستقالته في يناير ٢٠١١ وبالإضافة إلى منصبه كان سيادته احد اعضاء مجلس الادارة في QIB UK in و Q invest .London

السيد / اختر جمال

رأس هذا المنصب السيد / اختر جمال كمدير عام لمجموعة العمليات وتقنية المعلومات، إلى حين تم تقديم إستقالته في فبراير ٢٠١١ ، وقد تم تفويض صلاحياته إلى السيد مساعد مدير العام لقطاع العمليات السيد عدنان فاعور.

السيد / شودي واصي

رأس هذا المنصب السيد / شودي واصي كمدير عام لمجموعة الاستراتيجيات إلى حين تم تقديم إستقالته في فبراير ٢٠١١ ، وقد تم تفويض صلاحياته إلى السادة / سامي زعيتر وشعيب عثمان.

V- لجان المصرف

ثالثاً: لجنة الائتمان

تتولى لجنة الائتمان أعمال المراجعة، والتوصية والتطبيق حال الموافقة عليها، لسياسات الائتمان والإجراءات المتعلقة بأصول جميع الشركات والمؤسسات المالية والأفراد على مستوى جميع قطاعات المصرف وتقوم اللجنة بمراجعة صلاحيات التفويض بكافة مستوياتها وتوصي للمجلس بالتعديلات اللازمة. كما تتولى اللجنة مراجعة مدى كفاية سياسات وإجراءات الرقابة على الائتمان والمخاطر التي تطبقها الإدارة والمجلس ومستوى ونوعية رفع التقارير لمجلس الإدارة. وتعتمد اللجنة تسهيلات التمويل التي تراها مناسبة وتستبعد ما سواها في حدود السلطات المفوضة لها بما يتماشى مع استراتيجية عمل المصرف، وتقديم توصياتها إلى المجلس / اللجنة التنفيذية في الحالات التي تتجاوز صلاحياتها. وتقوم اللجنة أيضاً بالمهام الآتية:

- متابعة عمليات التمويل التي اعتمدها إدارة المصرف.
- رصد ومراجعة مخاطر البلدان على مستوى جميع إدارات المصرف.
- رصد واستعراض مدى تقييد المصرف بتعليمات وضوابط التمويل المحددة من قبل مصرف قطر المركزي والأنظمة المحلية السارية وسياسات المجلس.
- مراجعة المنتجات الائتمانية الجديدة التي يعتزم المصرف طرحها.

رابعاً: لجنة الاستثمار

لجنة الاستثمار هي المسؤولة عن مراجعة استراتيجية الاستثمار والسياسات والإجراءات لجميع إدارات المصرف ورفع توصياتها للجنة التنفيذية لمجلس الإدارة وهي التي تعتمد عمليات شراء وبيع الاستثمارات طبقاً للصلاحيات المخولة لها، والموافقة على السماسرة والتجار المتعاملين للمستوفين لشروط القبول، ومراجعة المقترحات الخاصة بالمنتجات الاستثمارية الجديدة المرفوعة من كافة قطاعات المصرف. كذلك تتكفل اللجنة بأن تتم دراسة الاستثمارات المحلية والأجنبية ضمن السقوف والنسب والمحددات التي حددها المجلس، كما تقوم برصد ومراجعة أداء جميع الأنشطة الاستثمارية من حيث الربحية والأداء المالي، والمخاطر، وتقلبات الأسعار والمبالغ المستثمرة على ضوء السقوف المحددة من قبل المجلس، ومصرف قطر المركزي والجهات التنظيمية الأخرى.

يعتمد الرئيس التنفيذي في تنفيذ مهامه على عدد من اللجان الداخلية متعددة الوظائف وتتم المصادقة على اجتماعات اللجنة إذا اكتمل النصاب القانوني لانعقادها، بما في ذلك رئيس اللجنة أو نائبه وحال كانت القاعدة المتبعة لاتخاذ القرارات هي نظام غالبية الأصوات، فإن صوت رئيس اللجنة سيكون هو المرجح حال تساوى الأصوات المؤيدة والمعتزضة أو عدم التوصل لقرار، وذلك باستثناء لجنتي الائتمان والاستثمار اللتين يشترط فيهما الإجماع، وترفض أية اقتراحات لا تحظى بموافقة جميع الأعضاء. ولجميع اللجان أمين لجنة وحد أدنى من عدد الاجتماعات المقرر عقدها خلال العام، ويجوز دعوة مسؤولين من الإدارات المعنية لحضور تلك الاجتماعات. واستناداً للتغيرات الهيكلية التي أدخلت على المؤسسة وإلى متطلبات نهج الإدارة، فإنه منذ عام ٢٠٠٩، توجد بالمصرف سبع لجان متخصصة على النحو التالي:

أولاً: لجنة الإدارة MANCOM

وهي لجنة تتكفل بأن كل يكون كل عمل يتم في المصرف متمشيا مع رؤيه المصرف، ومقاصده وأهدافه. وهي تحدد القيم الأساسية والمبادئ الأخلاقية والاتجاه الاستراتيجي الذي يعمل المصرف في ظلها، كما ترصد وتقيم الأعمال والحسابات التي يجريها المصرف كمؤسسة بما في ذلك الإنفاق وكافة الأنشطة وكل عمل تقوم به لجنة الإدارة لا بد وأن يتماشى مع جميع توجهات واستراتيجيات المصرف وخطط العمل المعتمدة.

ثانياً: لجنة الأصول والخصوم

لجنة الأصول والخصوم هي المسؤولة عن تنسيق استراتيجيات المصرف الخاصة بالاقتراض والتمويل، وحيازة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف الربحية على ضوء تغيرات السوق وبيئة الأعمال، لذا فإن الهدف الأساسي لعمل تلك اللجنة هو تقييم ورصد واعتماد الممارسات المتعلقة بالمخاطر العائدة لشتى صور عدم التوازن في هيكل رأس المال. ومن بين العوامل المؤثرة أيضاً مخاطر السيولة ومخاطر السوق، والأحداث الخارجية والمسائل الخاصة بالتشغيل التي قد تؤثر على توقعات المصرف وعلى استراتيجيته لتكوين مخصصات الميزانية العمومية هي التي تتولى اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالميزانية العمومية للمصرف.

٧- لجان المصرف (تتمة)

خامسا: لجنة المخاطر

لجنة المخاطر هي التي تساند المجلس في الاضطلاع بمسؤوليات الإشراف العام على كافة المخاطر التي تنطوي عليها أنشطة المصرف ، وكذا عن وضع ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر ورفع التوصيات اللازمة بشأنها ، وتحديد مستويات المخاطر المقبولة. وتتكفل اللجنة أيضا بضمان وجود السياسات المعنية لإدارة المخاطر التي يواجهها المصرف ، بما في ذلك مخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان، والمخاطر النظامية والقانونية ومخاطر الالتزام ومخاطر السمعة. وهي التي ترسم حدود وسياسات تحمل المخاطر ، واختبار مدى الامتثال لتلك الحدود، كما تراقب اللجنة بشكل منتظم أداء المصرف في مجال إدارة المخاطر وتحصل على أساس منتظم على التأكيد اللازم بشأن الالتزام بسياسات إدارة المخاطر.

سادسا: لجنة تقنية المعلومات

لجنة تقنية المعلومات هي اللجنة المسؤولة عن مراقبة التطوير والدعم المستمرين لنظم المعلومات في جميع قطاعات العمل بالمصرف، ومعالجة تكامل وتعزيز نظم إدارة المعلومات وتقوم اللجنة أيضا بمراجعة وإعداد خطط تطوير نظم تقنية المعلومات في مختلف قطاعات المؤسسة علي المدى القصير والبعيد ، وتقع على عاتقها

مسؤولية مواءمة جميع أنشطة تقنية المعلومات مع «الرؤية» و«المهمة»، وخطط العمل بالمصرف ، كما تتولى اللجنة الإشراف على تطوير وتنقيح سياسات تقنية المعلومات ، واقتراح المبادرات المستقبلية والتوصيات اللازمة في هذا القطاع ، وهي مسؤولة كذلك عن رصد مدى التقدم المحرز في مشاريع تقنية المعلومات في مختلف قطاعات المصرف واتخاذ ما يلزمه من إجراءات تصحيحية.

سابعاً: لجنة الموارد البشرية

هي المسؤولة عن ضمان فاعلية إدارة الموارد البشرية بالمصرف وفقاً لمعايير محددة وقانون العمل القطري وأنظمة ولوائح العمل الرسمية بالدولة وتتكفل اللجنة بتأمين وجود النظم والإجراءات المناسبة وبأن تلك الإجراءات والنظم هي المهيمنة على سياسات المصرف فيما يخص التوظيف ، والاستبقاء ، والاختيار، والتقييم والتصنيف وخطط الاستخلاف. كما أن اللجنة مسؤولة بصفة عامة عن تنفيذ برنامج توظيف (تقطير) الوظائف ومساعدة الموارد البشرية على وضع وتطبيق خطة القوى العاملة للمصرف.

٨ - إدارة المخاطر

تمارس سياسات إدارة المخاطر على جميع المستويات بالمصرف ، بما في ذلك مجلس الإدارة ، ولجان المجلس ، وفريق العاملين بالإدارة العليا ، وإدارات المصرف ولجانه المختلفة ، وذلك باعتبار أن المقاربة الشاملة، والمركزية ، والاستباقية للمخاطر يقلل بشكل فعال من مخاطر التعرض لها على جميع الأصعدة ، ويخفف بدرجة ملموسة من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ، وأيضا من مخاطر التشغيل ومخاطر استثمارية الأعمال، ويبقى تلك المخاطر كلها عند مستويات متوازنة على ضوء متطلبات نمو الأعمال للمؤسسة.

ويمكن القول بوجه عام أن نجاح إدارة المخاطر بالمصرف يعزى إلى حد كبير إلى الأدوار والمسؤوليات المحددة سلفا المتعلقة بإدارة المخاطر على جميع المستويات، كالتالي:

• سياسة ائتمانية محافظة

إن تطبيق سياسات الائتمان المتحفظة يتكامل مع اتباع قيود صارمة في الموافقة على عمليات الائتمان والتمويل وقد انتهج المصرف دوما سياسة ائتمانية محافظة تعكس استيعابا تاما للمخاطر المحتملة ، وذلك من خلال مجموعة من المنتجات المتنوعة وقاعدة العملاء ، وتوسيع نطاق الانتشار الجغرافي لعملياته ، إلى جانب اجراء اختبار التحمل الدوري وتحليل البدائل المتاحة ومدى القابلية لتحمل المخاطر ، بما يتيح إدارة المخاطر بشكل استباقي بغرض تحقيق نتائج إيجابية.

• تدعيم نسب السيولة

يطبق المصرف على الدوام مقاربات متنوعة لتحسين نسب السيولة ؛ فهو يحافظ على نسبة كفاية رأس المال عند مستوى أعلى بكثير من الحد الأدنى المقبول سواء المعتمد من المصرف المركزي ، أو المحدد وفق متطلبات الرقابة المصرفية للجنة بازل.

• نظام إدارة المخاطر على المستوى العام

يعمل المصرف حاليا على تطبيق عدد من المبادرات في جميع المجالات تعتبر أداة أقوى وأكثر تفصيلا تغطي قطاعات نظم إدارة المعلومات، وتحسين السقوف ، ومراقبة أفضل لحدود الائتمان ، وتحسين إدارة المحافظ الاستثمارية، وتحسين نواحي قدرات الإبلاغ للجهات النظامية ، وذلك ضمن إطار متكامل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.

• مخاطر التشغيل

سعى منه لتقليل المخاطر التشغيلية ، قام المصرف بإعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة النظام والتبليغ عن نقاط الضعف فيه. وتشمل ضوابط تلك السياسات والإجراءات الفصل بين الواجبات بشكل فعال، وتقييد صلاحيات الدخول على النظام ، واعتماد إجراءات فعالة لتفويض الصلاحيات واجراء التسويات، والتعليق المستمر للموظفين والتقييم المستمر للأداء، كما تم نشر نظام جديد ومتطور لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك مخاطر قواعد البيانات والخسارة ويتوقع أن يكون هذا النظام المعزز جاهزا للتطبيق خلال عام ٢٠١١.

٩- التدقيق الداخلي

لا تتفك وظيفة التدقيق الداخلي بالمصرف تُكَيَّف منهجيتها في تدقيق الحسابات بما يكفل لها الاستجابة بفاعلية لاتساع حجم أعمال المصرف ، والنهوض بالتزاماتها المخططة وغير المخططة في مجال التدقيق الداخلي من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة/ نهج الإدارة ، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والتطابق والالتزام. وهكذا يتحسن دور التدقيق على مدار العام من كونه وظيفة يستعان فيها بمصادر خارجية إلى جهاز له المقدرة الكاملة على النهوض بنفسه بجميع مهام التدقيق الداخلي للمصرف.

ومن الوجهة العملية، يقوم فريق التدقيق بدعم مدراء مختلف وحدات العمل من خلال التحليل الاعتيادي لتقارير تدقيق الحسابات ورصد مواضع الضعف وسوف تعزز هذه العملية مرة أخرى في السنة المقبلة مع تنفيذ قائمة التقييم الذاتي بنظام التأشير على نقاط التقييم ، والتي من شأنها تفادي وقوع الموظفين في المبالغة في تقدير النفس ، فضلا عن تعزيز هذا الإجراء بحيث لا تشوبه شائبة وسيكون شأن هذه العملية الحد من الأخطاء التي تقع عادة ، كما سيتم توسيعه لتطوير أدوات تدريب مناسبة للموظفين في المستقبل.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم إسهاما قيماً في إثراء الضوابط الداخلية ، ونظم الإجراءات ، وجودة الخدمات وتقديم المشورة حول كيفية إثراء مناهج التدريب وخطط التنمية بالمصرف بما يسمح بالتركيز على الإجراءات والتدابير الوقائية المناسبة للمخاطر التي يجابهها المصرف.

١٠- التطابق والالتزام

يرفع فريق العاملين بقطاع التطابق والالتزام تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالمصرف لهذا الغرض بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام التطابق والالتزام بما يكفل الاستيثاق من الامتثال الكامل لكافة متطلبات الجهات التشريعية والنظامية المحلية والدولية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات المصرف المركزي ، لجنة بازل ، وتوصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (FATF) والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة/ نهج الإدارة للشركات.

لقد لعب فريق التطابق والالتزام بالمصرف خلال العام الماضي دوراً نشطاً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية واختصاصات مجلس الإدارة لضمان التقيد الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة فطر لأسواق المال.

وفى مارس ٢٠١٠ ، أدخلت الدولة قانوناً جديداً (قانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٠) استجابة لتقييم مجموعة العمل المالي للمناطق الخاضعة لنطاق عملها. وقامت مجموعة التطابق والالتزام من جهتها بتحليل شامل لآثار القانون الجديد على عمليات المصرف ، إضافة إلى تحديث سياسات وإجراءات مكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، بما في ذلك تعزيز مراقبة إجراءات تنفيذ المعاملات، ورتبت مجموعة التطابق والالتزام علاوة على ذلك دورات تدريبية منتظمة للموظفين للاطمئنان إلى توافر الفهم السليم لديهم للقانون الجديد وتأثيراته على أنشطة المصرف.

كذلك قامت مجموعة التطابق والالتزام بتنسيق خطة جديدة لأعمال المراقبة والرصد والإبلاغ على مستوى مختلف قطاعات المصرف للكشف عن العمليات المشبوهة ، ودعمت تلك الخطوة بتقرير قدرات دوري مستخدمة أفضل الإمكانيات المتاحة في الأنظمة الآلية ، وهو ما من شأنه زيادة تعزيز قدرة المصرف على الكشف عن الأنشطة غير العادية التي تستلزم مزيداً من التحري.

من جهة أخرى ترد مجموعة التطابق والالتزام باستمرار على استفسارات جميع إدارات المصرف للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير المعمول بها ، وتقدم نطاقاً واسعاً من الخدمات الاستشارية التي تشمل التعليمات والقوانين والتشريعات المهيمنة على أنشطة المصرف.

١١- التدقيق الخارجي

الجمعية العمومية السنوي بخصوص إيداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية. ولذلك، يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الاجتماع. وقد يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للمصرف سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والمخاطر والتي تقوم باعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات غير مرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي وذلك على أساس سنوي، كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في المصرف تمهيدا لإعتماد الحصول عليها من قبل اللجنة و تقوم لجنة التدقيق والمخاطر أيضا بتحديد وضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إنفاقه مقابل الحصول على الخدمات الموافق عليها والمعتمدة. وعلى مدار العام يقوم المصرف بالرقابة على المبالغ المصروفة مقابل الحصول على الخدمات المتنوعة والمقدمة من المدقق الخارجي مقابل السقف التي تم اعتمادها مقابل الحصول على تلك الخدمات.

للسنوات المالية ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ تم تعيين برايس ووترهاوس كوبرز كمدققين خارجيين لمراجعة البيانات المالية للمصرف، يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقريراً عن نتائج هذه المراجعة إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي المراجعة للبيانات المالية للمصرف قطر الإسلامي. وعلاوة على ذلك، قام المدقق الخارجي أيضا بإعداد تقرير عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية عن العام المالي ٢٠١٠. كما قام فريق التدقيق الخارجي بحضور اجتماع مراجعي الحسابات الخارجيين واجتماعات لجنة التدقيق واجتماع المساهمين الذي عقد خلال عام ٢٠١٠.

ومن الجدير بالذكر أنه وبعد مدة أقصاها خمس سنوات من إسناد عملية التدقيق الخارجي لأحد بيوت الخبرة و مكاتب التدقيق يفرض القانون أن يتم تغيير المدقق الخارجي ليحل محله مدقق آخر للقيام بنفس المهمة وقد قامت لجنة التدقيق والمخاطر برفع توصيات إلى المجلس بشأن إستبدال المدقق الخارجي على أساس التقييم السنوي للخدمات المقدمة وتمشيا مع هذا المطلب، تم استبدال السادة برايز ووتر هاوس كمدقق خارجي (بعد الإنهاء من أعمال التدقيق الخارجي على القوائم المالية الموحدة في نهاية العام ٢٠١٠) وقد يتم استجواب مدققي الحسابات الخارجيين في اجتماع

١٢- المسؤولية الإجتماعية للمصرف

المصرف كمنشأة وطنية مسؤولة يؤمن بمبدأ المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل ضمنه. ويلتزم المصرف بتعزيز قيم التنمية بشكل دائم وحماية و حفظ الحياة الإنسانية و الصحة والموارد الطبيعية والبيئة، كما يحرص على إضافة قيمة إلى المجتمع الذي يعمل فيه ويتضمن ذلك وعي المصرف التام بأهمية الالتزام سواء عن طريق المساهمات المالية وغير المالية. وخلال عام ٢٠١٠، قام المصرف بتقديم مبلغ (١,٤) مليون ريال منحة إلى لجنة الزكاة التابعة للمصرف وهي تصرف في أبواب المستحقين للزكاة بالإضافة إلى المساهمة في تسوية ديون المعسرين أو المتوفين بالتنسيق مع صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف من خلال اسقاط أو تسوية مديونيات تخصصهم. وللمصرف مساهمات أخرى عديدة تشمل مجموعة واسعة من المستفيدين في قطاعات التربية والرعاية الصحية والأنشطة الثقافية بالإضافة إلى دعم النوادي الرياضية وذوي الاحتياجات الاجتماعية، الجمعيات الخيرية، وقدم المصرف العديد من المنح الدراسية وساهم في رعاية العديد من المؤتمرات والمعارض والأحداث الرياضية. خلال السنوات الخمس الماضية.

١٣- السياسات البيئية

- يلتزم المصرف بتطبيق السياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية لضمان إنجاز العمليات بشكل ذي كفاءة عالية وتمشيا مع الالتزام بالسياسات البيئية، يسعى المصرف دوما لضمان التزام كافة الموظفين بالجوانب التالية:
- ١- إنجاز الأعمال و ممارسة المسؤوليات و الصلاحيات ضمن عنصر المساءلة.
 - ٢- الالتزام بكافة القوانين و التشريعات و التعليمات الموضوعة.
 - ٣- تعزيز مبدأ الإستخدام الفعال للموارد والحد (حيثما ينطبق) من حجم المخلفات من خلال إعادة تدوير النفايات والسعي إلى إيجاد الطول لإعادة استخدامها.
 - ٤- إخطار مجلس الإدارة بالقضايا البيئية ذات الصلة بأعمال المصرف و مدى مساهمة المصرف في تلك القضايا.

١٤- السياسات الصحية

١٥- العقوبات أو الغرامات المفروضة على المصرف من قبل السلطات التنظيمية

فرضت غرامات بلغ مجموعها ٤٣,٥٢٤,٠٣ ريال قطري على مستوى المصرف في عام ٢٠١٠ من قبل مصرف قطر المركزي و ذلك نتيجة لحصول بعض المخالفات المتعلقة بلوائح و تعليمات مصرف قطر المركزي.

يؤمن المصرف بشكل أساسي بإن عناصر الصحة الجيدة وإدارة السلامة ذات فوائد إيجابية للمنظمة، وبالتالي يلتزم المصرف بتوفير العلاج الصحي والحفاظ عليه ضمن بيئة عمل آمنة لجميع العاملين. كما يلتزم المصرف بمعتقدات منها:

- ١- ضمان الصحة والسلامة والأمن لجميع موظفي المصرف في بيئة العمل.
- ٢- ضمان سلامة زوار المصرف من المخاطر التي تهدد صحتهم وسلامتهم.
- ٣- تحديد و حصر المخاطر و تقييمها و إدارتها.

و بناء عليه قام المصرف بوضع خطط مكافحة الحريق، وإدارة الأزمات، والكوارث والتأمين الصحي والسلامة وتوفير الرعاية الطبية الشاملة والتأمين الصحي عن طريق شركات تأمين مرموقة لصالح جميع الموظفين الدائمين.

١٦- القضايا المادية المتعلقة بموظفي المصرف وأصحاب المصلحة

لا توجد قضايا جوهرية بشأن موظفي المصرف والجهات المعنية ليتم الإفصاح عنها في هذا التقرير.

١٧- الاتصالات مع الجهات المعنية والمستثمرين والمساهمين

يقوم المصرف بالإفصاح لبورصة قطر ، هيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة الى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم المصرف المدرج في البورصة و يتخذ المصرف من مبدأي الشفافية والإفصاح الكامل كحجر الأساس عند الإتصال سواء مع الجهات الرقابية أو أية جهات أخرى من أصحاب المصالح وفي اجتماعات الجمعية العمومية يقوم رئيس مجلس الادارة بعرض المنجزات و الأداء المالي للمصرف ويعرض خطط العمل المستقبلية والأهداف خلال العام المقبل أمام مساهمي المصرف وذلك بطريقة مفصلة و يوضح نظام التأسيس للمصرف بندا يتضمن حق المساهمين في الدعوة الى الجمعية العمومية ومسؤولية المصرف في عقد هذا الاجتماع كاستجابة فورية، كما يحق للمساهمين مناقشة أو طرح أي بند ضمن جدول أعمال الجمعية العمومية وطرح الأسئلة وتلقي الإجابات المتعلقة بها